

الفصل الحادى عشر

سياسة التجنيس

اتجهت فرنسا فى سياستها بتونس نحو فرنسة البلاد ، وسلكت لذلك سبلا كثيرة جعلت فى مقدمتها تحقيق تفوق المنصر الفرنسى فى البلاد . فلم تقتصر على تشجيع هجرة الفرنسيين إلى تونس بفتح أبواب الوظائف التونسية فى وجوههم ، والإغداق عليهم من الميزانية التونسية بالمرتبات الضخمة ، والمنح المتمددة ، وباقطاعهم الأراضى الخصبة التى تنزعها من أيدي أصحاب البلاد ، بل أضافت إلى ذلك أن سهلت على الأجانب وحق على التونسيين أنفسهم الحصول على الجنسية الفرنسية .

ولم تحترم فى تنفيذ هذه الخطة القوانين الدولية الخاصة بالجنسية ، ولا السيادة التونسية التى اعترفت بها فى المعاهدات ، بل سارت فى تنفيذ هذا البرنامج على مراحل متعددة ، فأصدرت مختلف القوانين الفرنسية من جهة ، وأجبرت باى تونس من جهة أخرى على إصدار أوامر عالية لتحقيق نفس الغرض .

وكانت الجنسية الفرنسية تمنح للأجانب المقيمين بفرنسا بمقتضى قانون ٢٩ يونيو سنة ١٩٥٧ ، وللأجانب المقيمين بالجزائر بمقتضى قانون ١٤ يونيو سنة ١٨٦٥ . أما الإقامة بتونس فلا تعطى حق اكتساب الجنسية الفرنسية لأن « الأرض التونسية » لا تعتبر « أرضاً فرنسية » .

وعملت فرنسا — بعد فرض حمايتها — على تذليل هذه العقبة من جهة ، كما عملت من جهة أخرى على جعل الحصول على الجنسية التونسية مستحيلاً ، بينما سهلت أسباب الخروج منها . ومن هذه القوانين قانون ٢٦ يونيو سنة ١٨٨٩

الذى يقضى بأن الفرنسية التى تزوج أجنبياً لا تتبع جنسية زوجها ، إلا إذا كانت قوانين الدولة التى ينتمى إليها زوجها تسحب عليها جنسيته . أما إذا كانت هذه القوانين لا تحولها ذلك ، فإنها تبقى على جنسيتها الأصلية . وهكذا فإن الفرنسية التى تزوج تونسياً تبقى فرنسية ، والحال أنه — قبل صدور هذا القانون — كانت تتبع جنسية زوجها .

أما الأمر المالى المؤرخ فى ٢٩ يوايو سنة ١٨٧٧ فإنه أعطى تسهيلات كبيرة للتونسيين الذين يرغبون فى كسب الجنسية الفرنسية ، كما أنه قرر أن « الأرض التونسية » معتبرة « أرضاً فرنسية » ، بأن جعل إقامة الأجانب فيها لمدة ثلاث سنوات تحولهم حق اكتساب الجنسية الفرنسية .

وهكذا أصبحت الإقامة فى تونس معتبرة كالإقامة فى فرنسا نفسها ، وهذا مخالف للقانون الدولى ، وفيه اعتداء على السيادة التونسية .

ثم ازدادت التسهيلات توسعاً بالنسبة للأجانب المقيمين فى تونس ، وكذلك بالنسبة للفرنسيين الذين تحولوا عن جنسيتهم ثم رغبوا فى الرجوع إليها ، وذلك بمقتضى الأمر المالى المؤرخ فى ٢٨ فبراير سنة ١٨٩٩ الذى استصدرته السلطة الفرنسية من الباي ، حتى تجعل القوانين التى صدرت فى فرنسا نفسها صالحة لأن تطبق فى تونس (قانون ٢٦ يونيو سنة ١٨٨٩ وأمر فبراير سنة ١٨٩٧) ، كما جاء الأمر المالى المؤرخ فى أكتوبر سنة ١٩١٠ بتسهيلات جديدة بالنسبة للتونسيين ، إذ نص على سحب الجنسية الفرنسية على أبناء المتجنسين من التونسيين ، وكان لهم — قبل صدور هذا الأمر — الحق فى الاختيار بين الجنسية ، بينما بقي أبناء الأجانب يتمتعون بهذا الحق .

وأصدق مثال على اعتداء فرنسا على حقوق الجنسية التونسية ما جاء فى التشريع الذى استصدرته فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٢١ ، وهو يقضى باخراج الأجانب الذين ولد أبجداًهم بتونس من الجنسية التونسية ، وإلحاقهم بالجنسية الفرنسية ، ما عدا الإيطاليين الذين كانوا يتمتعون بامتيازات خاصة .

ولأجل أن تعطى السلطة الفرنسية لاعتدائها هذا صبغة القانون ، وتجعله لا يتعارض مع قانون الجنسية التونسية ، قررت أن هؤلاء الأجانب يكتسبون أولاً

الجنسية التونسية ، ولكنهم يتركونها في نفس الوقت لتتجنب عليهم الجنسية الفرنسية .

وفي هذا الإجراء اعتداء صارخ على قانون الجنسية التونسية التي أقرتها فرنسا نفسها ، وقد جاء في الأمر العالي المؤرخ في ٨ نوفمبر سنة ١٩٢١ ، وهو آخر تشريع صدر في شأن الجنسية التونسية : « يعتبر تونسيا كل شخص ولد بالقطر التونسي من أبوين أحدهما ولد بتونس — هذا عدا الفرنسيين ورايا فرنسا من غير التونسيين — مع مراعاة الاتفاقات والمعاهدات التي عقدتها تونس مع الدول » ويعتقد هذا الأمر نرى أن الدولة التونسية — كغيرها من الدول — تتمتع بحق فرض جنسيتها على الأجانب إذا توفرت فيهم شروط معينة ، ولكن هذا الأمر أصبح غير معمول به ، إذ بمجرد ما يصبح الأجنبي تونسياً يفرض عليه الجنسية الفرنسية وكان الغرض من إصدار هذا التشريع هو فرنسا الجاليات الأجنبية المقيمة بتونس ، حتى يتعزز بها المنصر الفرنسي . وقد طبق لأول مرة على الجالية المالطية التي كانت تقيم بتونس منذ أجيال ، وبلغ عددها ١٣٥٢ نسمة . ولكن إنجلترا احتجت على هذا الاعتداء الواقع على رعاياها ، ورفعت القضية أمام جمعية الأمم ، ثم أمام محكمة العدل الدولية الدائمة بلاهاي سنة ١٩٢٣ ، التي قررت أن المعاهدة الانجليزية التونسية المبرمة سنة ١٨٧٥ تغطي هذه القضية صفة دولية ، ثم قررت فرنسا وإنجلترا إعادة النظر في الموضوع بالطرق الدبلوماسية ، وفي النهاية تم تطبيق هذا التشريع بفرنسة قسم كبير من الجالية المالطية بلغ عدده ٥١٦٠ شخصا .

وفي النهاية تعززت كل هذه التشريعات بالقانون الفرنسي (الصادر في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٣) الذي فتح باب التجنس الاختياري بالجنسية الفرنسية على مصراعيه ، ولم يشترط لذلك غير شروط بسيطة ، حتى أصبحت الجنسية الفرنسية تغطي لكل من يقدم طلباً لذلك ويظهر « عواطف فرنسية » .

ومن جملة الوسائل التي استعملتها فرنسا لتيسير الالتحاق بجنسيتها بالنسبة للعرب والأجانب المقيمين بتونس — زيادة على التسهيلات القانونية — ما كانت تقدمه للمتجنسين من مختلف المنح والامتيازات التي تخصها للفرنسيين أنفسهم .

وهكذا أصبحت الجالية الفرنسية بتونس تتكون اليوم من مختلف الأجناس البشرية التي رعى بها البحر الأبيض المتوسط ، وقد وفدت على تونس بقصد الاسترزاق السهل واستغلال خيرات البلاد . وتقدر هذه العناصر الأجنبية المتفرنسة بثلاث الجالية الفرنسية المقيمة في تونس اليوم .

وقد حاولت فرنسا تطبيق هذه السياسة على التونسيين أنفسهم ، وخاصة في عهد المقيم لوسيان سان سنة ١٩٢١ ، ولكن هذه السياسة أخفقت كل الإخفاق وطويت صفحاتها نهائيا سنة ١٩٣٣ ، إذ شعر الشعب بخطرها ووقف صفا واحداً في معارضتها ، مما أدى إلى اضطرابات وحوادث دامية أصبحت مشهورة في تاريخ الجهاد التونسي .
